

" التضخم الاقتصادي وانعكاساته على المستوى المعيشي للأفراد "

(البنك المركزي السعودي)

إسم الطالبة

عهود موسى هوساوي

مشروع تخرج ١.

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

جدول المحتويات:

٣.....	١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٤.....	1.1 المقدمة
٥.....	1.2 مشكلة البحث
٦.....	1.2.1 الفجوات النظرية
٦.....	1.2.2 الفجوات العملية
٧.....	1.3 أهمية البحث
٨.....	1.3.1 الأهمية النظرية
٨.....	1.3.2 الأهمية العملية
٩.....	1.4 أسئلة البحث
١٠.....	1.5 أهداف البحث
١١.....	1.6 فرضيات البحث
١٢.....	1.7 نموذج البحث
١٣.....	1.8 منهجية البحث
١٤.....	1.9 نطاق الدراسة
١٥.....	1.10 مخطط المشروع المقترح
١٦.....	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
١٧.....	١,٢ المقدمة
٢٣.....	٢,٢ المتغير المستقل
٢٣.....	٣,٢ المتغير التابع
٢٣.....	٤,٢ العلاقة بين المتغير المستقل والتابع
٢٤.....	٥,٢ الخاتمة

١. الفصل الأول الإطار العام للدراسة.

المقدمة:

يعد التضخم:

أحد أكثر المصطلحات الاقتصادية تأثيراً على حياتنا اليومية، وببساطة "الارتفاع المستمر والملحوس في المستوى العام للأسعار" مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة. بمعنى آخر: أموالك اليوم تشتري سلعا أقل مما كانت تشتريه بالأمس.

أبرز انعكاسات التضخم على الأفراد وكيف يتأثر المجتمع به:

١. انخفاض القوة الشرائية.

هذا هو الأثر المباشر والأوضح، إذا زادت الأسعار بنسبة ١٠٪ بينما ظل دخلك ثابتاً، فأنت فعلياً خسرت ١٠٪ من راتبك.

٢. تآكل المدخرات الشخصية.

التضخم هو "العدو الخفي" للمدخرات النقدية.

إذا كنت تحتفظ بمبلغ من المال في المنزل أو في حساب بنكي بفائدة أقل من معدل التضخم، فإن قيمة هذا المبلغ تتناقص مع مرور الوقت.

٣. انخفاض مستوى المعيشة.

بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود أو الثابت (مثل المتقاعدين) يؤدي التضخم إلى ضغوط نفسية واجتماعية هائلة.

٤. الارتباك المالي. يصبح من الصعب التخطيط للمستقبل أو الإدخار للتعليم أو شراء عقار بسبب

عدم استقرار الأسعار.

مشكلة البحث:

التضخم العالمي ليس مجرد رقم إحصائي يصدر كل شهر، بل هو واقع معيشي يمس كل فرد في العالم. فهو يقوض الدخل، ويضعف الادخار، ويغير السلوك، ويهدد الاستقرار المالي والاجتماعي. يشكل التضخم العالمي أحد أبرز التحديات الاقتصادية في عصرنا الحالي، حيث يمثل ارتفاع مستمر وملحوس في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على نطاق واسع، ما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة.

لا يقتصر تأثير التضخم على المؤشرات الاقتصادية الكلية فحسب، بل يمتد ليضرب بعمق في صميم الحياة اليومية للأفراد والأسر، محدثاً تغييرات جذرية في أنماط الاستهلاك والادخار وحتى في الطموحات المستقبلية.

تعود جذور موجة التضخم العالمي الحالية إلى مزيج معقد من العوامل. جاءت جائحة كوفيد-19 لتعطل سلاسل التوريد العالمية بشكل غير مسبوق، ما أدى إلى نقص في المواد الخام والسلع المصنعة وارتفاع تكاليف شحنها. كما أسهمت السياسات المالية والنقدية التوسعية التي انتهجتها عدد من الحكومات والبنوك المركزية حول العالم لدعم الاقتصادات خلال الجائحة، مثل طباعة النقود وخفض أسعار الفائدة، في زيادة السيولة النقدية دون زيادة مقابلة في الإنتاج.

وتأتي الأزمة الجيوسياسية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا وأثرها على أسعار الطاقة والغذاء العالمية، كمصدر مقلق للتضخم، حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا مصدرين رئيسيين للقمح والغاز والنفط، وهذا سبب صدمة زادت من حدة الضغوط

الفجوات النظرية

تتعلق بالنقص في النظريات الاقتصادية الحالية أو الحاجة لتطوير نماذج تفسيرية جديدة:

فصور النماذج التقليدية: تعتمد معظم النماذج الكلاسيكية على علاقة خطية بين عرض النقود والتضخم، لكن الفجوة تكمن في عدم قدرة هذه النماذج على تفسير "التضخم المركب" الناتج عن صدمات العرض (تعطل السلاسل وصدمات الطلب السيولة معاً في آن واحد).

سلوك المستهلك في الأزمات الممتدة: هناك نقص في الدراسات النظرية التي تربط بين "التوقعات التضخمية" لدى الأفراد في الدول النامية وبين سرعة دوران النقد، وكيف يتحول التضخم من ظاهرة اقتصادية إلى ظاهرة نفسية تقود السلوك الشرائي.

فجوة السياسات النقدية العابرة للحدود: معظم النظريات تركز على دور البنك المركزي المحلي، لكن هناك حاجة لتأطير نظري يفسر "تصدير التضخم" من الاقتصادات الكبرى (مثل أمريكا) إلى الاقتصادات الناشئة عبر قناة سعر الصرف.

. الفجوات العملية:

تتعلق بالواقع التطبيقي والصعوبات التي تواجه صناع القرار والأفراد:

فعالية أدوات المكافحة: الفجوة العملية تظهر في محدودية أداة "سعر الفائدة"؛ فبينما ترفع البنوك المركزية الفائدة لتقليل التضخم، يؤدي ذلك عملياً إلى زيادة تكلفة الاقتراض للشركات، مما قد يسبب ركوداً (تضخم، وهي معضلة عملية لا يوجد لها حل "مثالي" حتى الآن).

التفاوت في الحماية الاجتماعية: وجود فجوة كبيرة بين سرعة ارتفاع الأسعار وبطء استجابة السياسات المالية الدعم الحكومي، مما يؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى بشكل أسرع مما تتوقعه التقارير الرسمية.

التحول الرقمي والعملات المشفرة: هناك فجوة عملية في فهم كيف أثرت قنوات الاستثمار البديلة، مثل الكريبتو أو الذهب الرقمي على سلوك الادخار خلال موجة التضخم الحالية، وهل كانت ملاذاً آمناً فعلياً أم زادت من

حدة التقلبات؟

هل التضخم الحالي ظاهرة مؤقتة ستتراجع مع استقرار الأسواق، أم انه تحول هيكلي طويل الأمد

أهمية البحث

١. تآكل القوة الشرائية

تكمن الأهمية في تسليط الضوء على الكيفية التي يمتص بها التضخم الزيادات في الأجور. فالباحث يوضح أن ثبات الدخل الاسمي مع ارتفاع الأسعار يعني انخفاضاً فعلياً في مستوى المعيشة، مما يجبر الأفراد على التنازل عن سلع أساسية أو خفض جودة حياتهم.

2. تحليل التغير في السلوك الاستهلاكي والادخاري:

يساعد هذا البحث في فهم التحولات السلوكية العميقة؛ حيث يضطر الأفراد تحت ضغط التضخم إلى: الإحلال الاستهلاكي: الانتقال من السلع ذات الجودة العالية إلى بدائل أرخص.

• استنزاف المدخرات: اللجوء للمدخرات السابقة لتغطية نفقات جارية، مما يهدد الأمان المالي المستقبلي

• ثقافة الاقتراض: زيادة الاعتماد على البطاقات الائتمانية والقروض الاستهلاكية، مما يوقع الأفراد في فخ الديون.

3. الكشف عن الآثار النفسية والاجتماعية:

لا يقتصر التضخم على الجيب، بل يمتد للعقل. تبرز أهمية البحث في دراسة "قلق التضخم"، وهو الضغط النفسي الناتج عن عدم اليقين تجاه المستقبل، وما يتبعه من آثار اجتماعية مثل تأخر سن الزواج، أو انخفاض معدلات الإنجاب، أو زيادة التوترات الأسرية بسبب الضغوط المادية.

4. رصد "الفجوة الطبقية" واتساع عدم المساواة:

يعمل التضخم كـ "ضريبة غير عادلة" تضرب الفقراء وذوي الدخل المحدود بقوة أكبر من الأثرياء) الذين يمتلكون أصولاً ترتفع قيمتها مع التضخم (. البحث يحلل هذه الفجوة ويقدم بيانات لصناع القرار لتوجيه الدعم لمستحقيه الفعليين.

5. رسم خارطة طريق للوعي المالي الفردي:

تظهر الأهمية التطبيقية للبحث في تقديم استراتيجيات للأفراد حول كيفية: التحوط من التضخم: عبر الاستثمار في أصول تحافظ على القيمة) ذهب، عقار، أسهم نمو.

الإدارة الذكية للميزانية: كيفية إعادة ترتيب الأولويات في ظل تقلب الأسعار العالمي.

ثبات الدخل الاسمي مع ارتفاع الأسعار يعني انخفاضاً فعلياً في مستوى المعيشة، مما يجبر الأفراد على التنازل عن سلع أساسية أو خفض جودة حياته

أولاً: الأهمية النظرية:

- **تأصيل مفاهيم "التضخم المستورد":** تبرز الأهمية في تحليل كيفية انتقال التضخم عبر سلاسل التوريد العالمية، مما يضيف عمقاً نظرياً لفهم "عولمة التضخم" في العصر الرقمي.
- **تطوير النماذج التفسيرية:** المساهمة في سد الفجوة النظرية المتعلقة بتأثير الصدمات الجيوسياسية (مثل حرب أوكرانيا) على توقعات التضخم لدى المستهلكين، وهو جانب يحتاج لمزيد من التأطير العلمي.
- **تكامل السياسات:** تقديم إطار نظري يربط بين السياسات النقدية (أسعار الفائدة) والسياسات الاجتماعية، بدلاً من دراسة كل منهما بمعزل عن الآخر.

ثانياً: الأهمية العملية:

- **ترشيد صناعة القرار:** تزويد البنوك المركزية وصناع السياسات المالية ببيانات تحليلية تساعد في صياغة سياسات "حمائية" توازن بين كبح التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي.
- **حماية القوة الشرائية للأفراد:** تبرز الأهمية العملية في تقديم مقترحات لتعديل نظم الأجور والرواتب والضمان الاجتماعي لتتواءم مع الارتفاع الحقيقي في تكاليف المعيشة، مما يقلل من حدة الفقر.
- **إدارة المخاطر في قطاع الأعمال:** مساعدة الشركات (خاصة الصغيرة والمتوسطة) على فهم تقلبات الأسعار العالمية، مما يمكنها من بناء استراتيجيات تسعير مرنة وتأمين سلاسل إمداد أكثر استقراراً.
- **تعزيز الوعي المالي المجتمعي:** توجيه الأفراد نحو أساليب ادخار واستثمار غير تقليدية تحمي أموالهم من التآكل (مثل الذهب أو الأصول العقارية أو الاستثمار في المهارات)، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي.

السؤال الرئيسي؛

هل التضخم الحالي ظاهرة مؤقتة ستتراجع مع استقرار الأسواق، أم انه تحول هيكلي طويل الأمد؟

الأسئلة الفرعية:

المسببات: ماهي الأوزان النسبية لكل من (تعطل سلاسل الإمداد، السياسات النقدية التوسعية والأزمات الجيوسياسية)؟

الأثر المعيشي: إلى أي مدى ساهم الارتفاع العالمي في أسعار الطاقة والغذاء في تغير النمط الاستهلاكي والادخاري للأسر (متوسطة ومنخفضة الأجل)؟

الفجوة الزمنية: ماهو حجم الفجوة بين معدلات التضخم السنوي وبين معدلات نمو الأجور الحقيقية في ظل الأزمة الحالية؟

الاستجابة النقدية: هل نجحت سياسات رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في كبح التضخم دون الإضرار بمعدلات التوظيف والنمو الاقتصادي؟

الوعي والتحوط: كيف تؤثر درجة الوعي المالي لدى الأفراد على قدرتهم في اختيار أدوات تحوط (مثل الذهب، العقار، أو الأصول الرقمية) مدخراتهم من التضخم؟

أهداف البحث:

تحليل وتوصيف أثر التضخم العالمي على الواقع المعيشي للأفراد، واستكشاف آليات التكيف المالي والسياسات النقدية الكفيلة بالحد من تآكل القوة الشرائية.

أهداف الفرعية:

1. تشخيص المسببات المعاصرة: تحديد وتحليل العوامل العالمية (الجيو-سياسية، والنقدية، واللوجستية) التي أدت إلى انفجار معدلات التضخم الحالية، لترتيب أولويات المعالجة.
2. قياس أثر التضخم على "السلة الاستهلاكية": رصد وتحليل التغيرات الحقيقية في أنماط إنفاق الأسر، ومدى تراجع استهلاك السلع الأساسية (الغذاء والطاقة) نتيجة ارتفاع الأسعار.
3. تقييم فجوة "الدخل - الأسعار": حساب وتحليل الفارق الزمني والكمي بين معدلات التضخم وزيادة الأجور، لتحديد حجم التراجع الفعلي في رفاهية الأفراد.
4. تحليل كفاءة السياسات النقدية: تقييم مدى نجاح أدوات البنوك المركزية (مثل رفع أسعار الفائدة) في لجم التضخم مقابل تكلفتها الاجتماعية، مثل زيادة أعباء القروض الشخصية والسكنية على الأفراد.
5. استكشاف استراتيجيات "التحوط الفردي": التعرف على السلوكيات المالية التي ينتهجها الأفراد لحماية مدخراتهم (مثل الذهب، الأصول العقارية، أو تنويع العملات) ومدى نجاح هذه الاستراتيجيات في حفظ القيمة.
6. تقديم مقترحات سياسية: وضع توصيات عملية لصناع القرار لتبني "شبكات أمان اجتماعي" أكثر مرونة، واقتراح سبل لتعزيز الوعي المالي لدى الأفراد لمواجهة الصدمات السعرية.

فرضيات البحث:

الفرضية المتعلقة بالأثر المعيشي:

- نص الفرضية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع معدلات التضخم العالمي وانخفاض مستويات الرفاهية المادية للأسر، حيث يتناسب حجم التآكل في القوة الشرائية طردياً مع اعتماد الفرد على الدخل الثابت."
- المعنى: كلما زاد التضخم، قلّت جودة حياة أصحاب الرواتب الثابتة أكثر من غيرهم.

2. الفرضية المتعلقة بالفجوة السعرية (الدخل vs الأسعار)

- نص الفرضية: "توجد فجوة زمنية سلبية بين سرعة استجابة الأسعار للصدمات العالمية وسرعة تعديل الأجور المحلية، مما يؤدي إلى تحمل الأفراد عبء التضخم بشكل مضاعف في المدى القصير."

3. الفرضية المتعلقة بالسلوك الادخاري والتحوط

- نص الفرضية: "يؤدي استمرار الضغوط التضخمية إلى تحول جذري في سلوك الأفراد من الادخار النقدي إلى الادخار العيني أو الأصول (كالذهب والعملات الأجنبية)، كآلية دفاعية لحماية الثروة."

نموذج البحث:

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

الأزمات الاقتصادية (أسعار الطاقة والغذاء)

السياسات النقدية العالمية (أسعار الفائدة، عرض النقود)

المتغيرات التابعة:

بمعنى أن "المستوى المعيشي" هو الظاهرة التي نريد دراسة مدى تأثيرها، صعوداً أو هبوطاً، نتيجة التغير في معدلات التضخم. هو "النتيجة" التي تظهر في نهاية الدراسة.

أبعاد قياس المتغير التابع (المستوى المعيشي)

بما أن "المستوى المعيشي" مفهوم واسع، فإنه يُقاس عادةً من خلال عدة مؤشرات (متغيرات فرعية) تظهر أثر التضخم عليها:

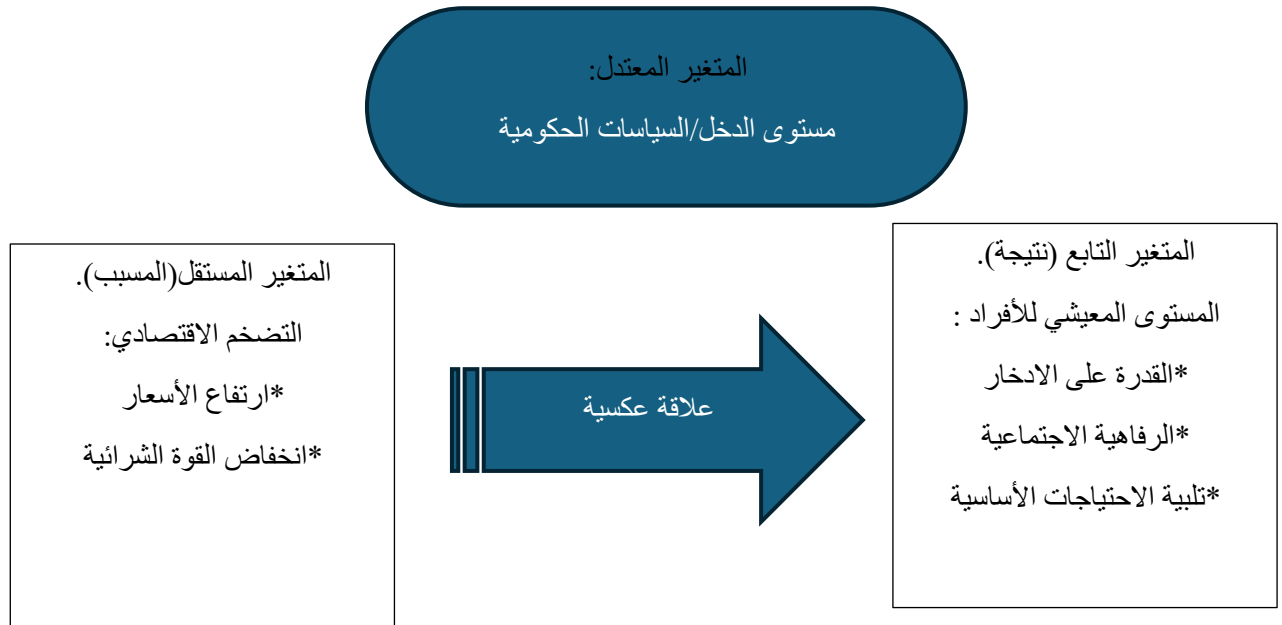
1. **القوة الشرائية (Purchasing Power):** مدى قدرة الدخل الثابت للفرد على شراء السلع والخدمات الأساسية.

2. **نمط الاستهلاك (Consumption Pattern):** التغير في جودة وكمية السلع التي يستهلكها الفرد (مثلاً الانتقال من السلع الكمالية إلى الضرورية فقط).

3. **معدل الادخار (Saving Rate):** قدرة الأفراد على استقطاع جزء من دخلهم للمستقبل، والتي غالباً ما تنخفض مع ارتفاع التضخم.

4. **الرفاهية الاجتماعية والصحية:** مدى قدرة الفرد على تحمل تكاليف التعليم، الرعاية الصحية، والترفيه.

نموذج البحث: المتغير المعتدل في العلاقة بين التضخم والمستوى المعيشي.



الدراسة الميدانية:

يعتبر البنك المركزي السعودي (ساما - SAMA) المؤسسة النقدية السيادية والمصرفية الأهم في المملكة العربية السعودية. تأسس في عام 1371 هـ (1952م)، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط مباشرة بالملك.

نبذة تعريفية

كان يُعرف سابقاً باسم "مؤسسة النقد العربي السعودي"، ومع صدور النظام الجديد في عام 2020، تم تعديل المسمى إلى "البنك المركزي السعودي" مع الاحتفاظ بالاختصار التاريخي (SAMA). يعمل البنك كمصرف للحكومة، وهو المسؤول الوحيد عن إصدار العملة الوطنية (الريال السعودي) وإدارة الاحتياطيات الأجنبية للمملكة.

2. أهداف البنك المركزي السعودي

- وفقاً لنظامه الأساسي، يسعى البنك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:
 - **المحافظة على الاستقرار النقدي:** حماية قيمة الريال السعودي وضمان استقرار أسعار الصرف (ربط الريال بالدولار).
 - **دعم استقرار القطاع المالي:** الإشراف والرقابة على البنوك التجارية، شركات التأمين، وشركات التمويل لضمان سلامة النظام المصرفي.
 - **تعزيز الثقة في القطاع المصرفي:** حماية حقوق المودعين والمستثمرين والمستهلكين في القطاع المالي.
 - **دعم النمو الاقتصادي:** المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي بما يتماشى مع سياسات الدولة العامة و"رؤية المملكة 2030".
 - **تطوير البنية التحتية للمدفوعات:** إدارة وتطوير أنظمة المدفوعات الوطنية (مثل "مدى" و"سريع") لضمان أمان وسرعة التحويلات المالية.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر ملائمة للدراسات الإدارية والاجتماعية.

• الجانب الوصفي: يركز على استعراض الأدبيات والتقارير الرسمية الصادرة من البنك المركزي السعودي لوصف التضخم.

• الجانب التحليلي: يهدف إلى اختبار العلاقة والأثر بين المتغيرات من خلال معالجة البيانات الأولية.

مجتمع وعينة الدراسة:

• المجتمع: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الأسر والأفراد المقيمين في الرياض لعام ٢٠٢٦

• العينة: سيتم اختبار عينة عشوائية بسيطة مكونة من ٥٠ فرد، مع الحرص على تمثيل فئات الدخل المختلفة (منخفض، متوسط، مرتفع) لضمان دقة قياس أثر المتغير المعتمد.

مخطط المشروع:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري.

الفصل الثالث: منهجية البحث.

الفصل الرابع: التحليل الاحصائي.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والخاتمة.

٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

يُشير مفهوم التضخم المالي

إلى التغيّر المطّرد في متوسط أسعار السلع والخدمات اليومية مع مرور الزمن؛ الأمر الذي يؤثر سلبيًا على القدرة الشرائية للعمّلات المحلية، وبعبارة أخرى ما كانت تشتريه عملة ما في السابق لن تتمكّن من شرائه في الحاضر أو المستقبل، ويُقابل التضخم عادةً انكماش يُشير إلى انخفاض متوسط أسعار السلع والخدمات وارتفاع القدرة الشرائية للعمّلات.

مفهوم التضخم الاقتصادي

التضخم الاقتصاديّ هو ظهور تغيّر نسبيّ بمستوى الأسعار العام من خلال الاعتماد على استخدام الرقم القياسي الخاص بسعر المستهلك؛ لأنّه يساهم بتوضيح كمية العرض من الخدمات والسلع، سواءً أكانت مُستوردةً أو مُنتجةً محلياً، ويُعرّف التضخم الاقتصاديّ بأنّه زيادة تظهر بشكلٍ مُستمر على الأسعار الخاصة بالخدمات والمنتجات، ولم تتمكن السلطات الحكومية من فرض السيطرة عليها. من التعريفات الأخرى للتضخم الاقتصاديّ هو ارتفاع تدريجيّ بالأسعار يظهر نتيجةً للتوسع في العرض أو الطلب أو زيادة التكاليف.

يشمل التضخم المالي عدّة أنواع تدور جميعها حول فكرة ارتفاع أسعار السلع أو الخدمات، وفيما يلي ذكر لها:

التضخم الزاحف يطلق على التضخم الزاحف اسم التضخم المعتدل أيضًا، ويمكن تعريفه بأنه زيادة معدلات الأسعار بصورة معتدلة على مدار السنوات، وتقدر هذه الزيادة بنحو 10% أو أقل سنويًا، ويُعد هذا النوع من التضخم مفيدًا للغاية، كونه يبني توقّعات مسبقة للأفراد بوجود زيادات طفيفة مستمرة، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الطلب على السلع، وبالتالي ينمو الاقتصاد بسببها ويتوسّع.

التضخم الأصيل التضخم الأصيل هو التضخم الاعتيادي بمعناه المعروف، والذي يتراوح معدلته السنوي بين 3-10 %، إلا أنه ينطوي عليه الكثير من الآثار الاقتصادية السلبية؛ فهو يزيد الطلب على السلع والخدمات بصورة كبيرة ومفاجئة خوفًا من ارتفاع أسعارها، ما يعني حدوث نمو اقتصادي سريع يقلل من قدرة الموردين على توفير هذه السلع والخدمات، الأمر الذي يحثهم على رفع أسعارها حتى لا تكون في متناول الجميع ويقل الطلب عليها ليرجع إلى حدود المعقول.

التضخم الركودي التضخم الركودي هو اجتماع مشكلتي التضخم والركود الاقتصادي في آن معًا مع استمرارهما لفترة زمنية طويلة، ومن أبرز الأمثلة عليه ما حدث في بلدان العالم المتقدّم في فترة السبعينيات من تضخم ناتج بصورة أساسية عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن ربط عملتها (الدولار) بالذهب، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الذهب بطريقة جنونية.

التضخم المكبوت يحدث التضخم المكبوت عند انفجار طلب المستهلكين بصورة غير اعتيادية على بعض السلع والخدمات بعد فترة من امتناعهم عن طلبها، بالإضافة إلى تهافتهم على شرائها أثناء إحدى فترات الركود الاقتصادي، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع والخدمات مع عودة الانتعاش الاقتصادي.

التضخم المستورد يحدث التضخم المستورد والذي يُعرف أيضًا باسم تضخم التكلفة عند ارتفاع أسعار المواد الخام أو السلع أو الخدمات المستوردة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف استيرادها، وقد يتسبب انخفاض القوة الشرائية لعملة الدولة المستوردة في ذلك، فعلى سبيل المثال، إذا أرادت فرنسا تصنيع سلع تعتمد على القطن واحتاجت إلى استيراد القطن، وتزامن ذلك مع انخفاض سعر اليورو، فإنّ هذا يعني اضطرابها لدفع المزيد مقابل نفس المادة الخام، ولحلّ هذه المشكلة ترفع سعر السلع المصنّعة للتعويض.

آثار التضخم المالي:

يؤثر التضخم المالي على معيشة الأفراد بالمجمل؛ فيساهم في التضيق عليهم من جميع النواحي وعلى كافة المستويات، ومن أهم آثاره ما هو موضح أدناه:

انخفاض القوة الشرائية:

التي تؤثر بشكل مباشر على الادّخار والاستثمار، لأنه وبالرغم من توفر المال بكثرة إلا أنه بدون أي قيمة تذكر، بل وتقل قيمته مع مرور الزمن، ما يدفع البعض إلى إنفاق ما يملكون من مال لمعرفتهم بأنّ توفيره لم يعد مجزياً في الظروف الراهنة، دون الاكتراث إلى أهمية المال على المدى البعيد.

التأثير على المدين والدائن للمبالغ النقدية الثابتة:

فالدّين لمقدار ثابت مع الوقت وانخفاض قيمة العملة يؤدي إلى قدرة المدين على سداد دينه بقيمة أقل، لكن يتضرر الدائن؛ إذ تصبح أمواله التي أعطاهما سابقاً أعلى قيمة من التي يستردّها في الوقت الحاضر بسبب التضخم. إلحاق الضرر بإيرادات الشركات: يحدث هذا بسبب انخفاض رغبة المستهلكين في شراء السلع والدفع مقابل الخدمات، نظراً لانخفاض القوة الشرائية للعملات وارتفاع الأسعار عمومًا، ما يؤدي إلى عدم حصول الشركات على إيرادات كافية تغطي تكاليف أعمالها، وبالتالي تبدأ في التفكير جدّياً في رفع أسعارها أو خفض الأجور.

الضعف الاقتصادي:

يحدث ركود اقتصادي عام في ظلّ التضخم المنخفض، نظراً لعدم إقبال الناس على شراء السلع والخدمات، لأنهم يعلمون أن الأسعار لن ترتفع لاحقاً بصورة كبيرة، ما يُشير إلى حالة من التردّي الاقتصادي الخطير.

البحث عن طرق بديلة للادّخار:

بسبب توقّع الأفراد انخفاض القوة الشرائية للعملات، فيميلون إلى البحث عن طرق للادّخار بعيداً عن الأموال النقدية، ما يضر بالاستثمار بسبب غياب مورده الأساسي وهو المال.

ضعف التنمية والتطور الشامل:

يؤدي التضخم إلى حالة من انعدام الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يعني عدم قدرة الدول والحكومات على تحسين وإصلاح الظروف العامّة لبلدانها، ومن هذه الأمور التي يضعف الاهتمام بها على سبيل المثال؛ محاربة الأمية، وبناء المرافق والمنشآت الصحيّة، وتشجيع الأعمال الرائدة.

يُعد التضخم من المشاكل الاقتصادية ذات الجوانب السلبية المؤثرة على الوضع الاقتصادي للدول، إضافةً إلى تأثيرها على الوضع الاقتصادي للأفراد والشركات، بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملات المحليّة، ما يؤدي إلى خلق مشاكل جديدة ناتجة عن هذه المشكلة، وبهذا يزداد الأمر تعقيداً.

(علاج التضخم المالي)

يُمكن التقليل من التضخم والحدّ من آثاره السلبية من خلال اتباع سياسات حكومية تتمثّل فيما يلي:

اتباع سياسة الانكماش المالي:

اتباع سياسة الانكماش المالي هي المعنى المقابل للتضخم، ويكون ذلك عن طريق رفع نسب الفائدة في البنك المركزيّ وخفض أسعار السندات، هذا إلى جانب تقليل التداول النقدي في الأسواق، والذي بدوره يقلل إنفاق الأموال ويؤدي إلى الميل نحو الادّخار للتقليل من الحاجة إلى أخذ قروض بفوائد عالية، وبما أنّ الحركة في الأسواق أقلّ فستتخفّض الأسعار بالنتيجة، مما يقلّل من مشكلة التضخم.

رفع مقدار احتياطي البنوك:

يمكن للدول والحكومات اتباع طريقة وضع حدّ أدنى من احتياطي البنوك لتغطية مقدار السحب، ما يعني أنّ البنوك ستحافظ على مقدار الأموال المسحوبة وتمتنع عن زيادة معدّلات الإقراض، وهذا يترتّب عليه انخفاض قدرة المستهلكين على الإنفاق بنفس الطريقة التي اعتادوا عليها سابقاً، بسبب خوفهم من عدم وجود احتياطي أموال لدى البنوك لسحب الأموال واقتراضها.

تقليل عرض الأموال:

يمكن استخدام هذه الطريقة بأسلوب مباشر أو غير مباشر، فعلى سبيل المثال يمكن للحكومة البدء بالمطالبة بديونها المستحقّة من الأفراد والشركات مع رفع فوائد السندات، وتؤثّر هذه الممارسات على سعر العملة وقوّتها الشرائية؛ فالأموال التي كانت متداولة في أيدي المستثمرين ستصبح في يدّ الحكومة، ممّا يجعلها المتحكّم الأول بمصيرها.

تقرير التضخم الربع الرابع 2025 (البنك المركزي السعودي)

التضخم عالمياً:

تشير توقعات صندوق النقد الدولي (يناير 2026م) إلى تراجع معدل التضخم العالمي في عام 2026م ليبلغ 3.8 في المئة، بعد أن بلغ نسبة 4.1 في المئة في عام 2025م، مما يعكس تباطؤ الضغوط التضخمية نتيجة استمرار تراجع الطلب وانخفاض أسعار الطاقة. سجل متوسط خام برنت 63.7 دولار للبرميل في الربع الرابع من عام 2025م بانخفاض قدره 14.6 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. انخفض المؤشر العالمي لأسعار الأغذية (FAO) في الربع الرابع من عام 2025م على أساس سنوي بنسبة 1.6 في المئة.

التضخم لدى الشركاء التجاريين:

جاءت الصين في مقدمة الدول المصدرة للمملكة وقد سجل معدل التضخم فيها ارتفاعاً سنوياً نسبته 0.8 في المئة خلال الربع الرابع من عام 2025م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية، مما أسهم في رفع مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، وسجلت ارتفاعاً ربعياً نسبته 0.2 في المئة. وشهد معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً سنوياً نسبته 2.7 في المئة في الربع الرابع من عام 2025م، وارتفاعاً ربعياً نسبته 0.05 في المئة، حيث ساهمت الزيادة في أسعار السكن وأسعار الأغذية في رفع معدل التضخم. إضافة إلى ذلك، سجل معدل التضخم في الهند ارتفاعاً سنوياً نسبته 0.8 في المئة، وارتفاعاً ربعياً نسبته 0.5 في المئة.

التضخم محلياً:

سجل معدل التضخم ارتفاعاً بنسبة 2.0 في المئة خلال عام 2025م مقارنة بعام 2024م. شهد معدل التضخم خلال الربع الرابع من عام 2025م ارتفاعاً بنسبة 2.0 في المئة مقارنة بنفس الربع من العام السابق وسجل ارتفاعاً نسبته 0.4 في المئة مقارنة بالربع الثالث من عام 2025م. سجل قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى أعلى نسبة ارتفاع بين الأقسام الرئيسية في المؤشر العام للأسعار حيث ارتفع بنسبة 6.5 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، تاه قسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 5.8 في المئة، ثم قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.3 في المئة، تاه قسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 2.0 في المئة ثم النقل بنسبة 1.6 في المئة. ثم قسم خدمات التعليم بنسبة 1.5 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 1.4 في المئة، وقسم التبغ بنسبة 1.0 في المئة، وأخيراً قسم المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 0.5 في المئة. 1.1 سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة في الربع الرابع من عام 2025م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته 2.8 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة انخفاضاً في الربع الرابع من عام 2025م، حيث بلغ معدل التغير السنوي 0.7 في المئة مقارنة بتغير بلغ 3.6 في المئة بنفس الربع من العام السابق.

قام البنك المركزي السعودي بخفض معدلي اتفاقية إعادة الشراء “الريبو” واتفاقية إعادة الشراء المعاكس “الريبو العكسي” بمقدار 25 نقطة أساس في ديسمبر 2025م.

من المتوقع أن يستقر معدل التضخم في الربع الأول من عام 2026م، نتيجةً للتوازن المتوقع بين عدة عوامل. فمن جانب، يُتوقع أن يساهم استمرار نمو الأنشطة غير النفطية، بما يشمل استمرار نمو الاستهلاك ومعدلات التوظيف، في تعزيز الطلب المحلي وبالتالي دفع وتيرة التضخم للأعلى. ومن جانب آخر، فيُتوقع أن يساهم استمرار تباطؤ التضخم العالمي، وبالأخص أسعار الأغذية العالمية، في إبطاء وتيرة التضخم المستورد محلياً.

إضافة لذلك، من المتوقع بدء ظهور أثر سياسة تثبيت أسعار الإيجارات في مدينة الرياض، مساهمةً في إبطاء وتيرة التضخم.

المتغير المستقل: معدل التضخم السائد.

• المتغير التابع: الرضا الوظيفي أو معدل دوران العمل.

2. تحليل العلاقة (الانعكاسات الإدارية)

عندما يرتفع التضخم، تبدأ "حلقة التأثير" التالية داخل بيئة العمل:

• **فجوة الدخل الحقيقي:** يشعر الموظف أن راتبه (الذي كان يكفيهِ سابقاً) أصبح غير قادر على تلبية احتياجات أسرته. هذا يسمى "انخفاض الأجر الحقيقي" رغم ثبات "الأجر الاسمي".

• **تراجع الانتماء والتركيز:** الضغط المالي الخارجي ينتقل مع الموظف إلى المكتب، مما يؤدي لتشتت الذهن وانخفاض الإنتاجية.

• **البحث عن البدائل (الاستقالات):** يصبح الفرد أكثر ميلاً لترك المنظمة والبحث عن فرصة أخرى براتب أعلى لمواجهة الغلاء، مما يرفع تكاليف التوظيف والتدريب على الشركة.

الخاتمة

من المتوقع أن يستقر معدل التضخم في الربع الأول من عام 2026م، نتيجةً للتوازن المتوقع بين عدة عوامل. فمن جانب، يتوقع أن يساهم استمرار نمو الأنشطة غير النفطية، بما يشمل استمرار نمو الاستهلاك ومعدلات التوظيف، في تعزيز الطلب المحلي وبالتالي دفع وتيرة التضخم للأعلى. ومن جانب آخر، فيُتوقع أن يساهم استمرار تباطؤ التضخم العالمي، وبالأخص أسعار الأغذية العالمية، في إبطاء وتيرة التضخم المستورد محلياً. إضافة لذلك، من المتوقع بدء ظهور أثر سياسة تثبيت أسعار الإيجارات في مدينة الرياض، مساهمةً في إبطاء وتيرة التضخم.

من الجانب الآخر، تشير توقعات البنك الدولي لمؤشر أسعار السلع العالمية الأساسية (أكتوبر 2025م) إلى وجود تفاوت في القطاعات لعام 2026م، حيث تشير إلى ارتفاع أسعار المعادن بنسبة 0.9 في المئة، وفي المقابل، من المتوقع أن تسجل أسعار الطاقة انخفاضاً بنسبة 10.2 في المئة، وأسعار المشروبات بنسبة 7.2 في المئة، وأسعار الأسمدة بنسبة 5.1 في المئة، وأسعار الزراعة بنسبة 2.2 في المئة، وأسعار المواد الأولية بنسبة 1.7 في المئة، وأسعار الأطعمة بنسبة ٠.٣ في المئة.

المراجع:

- العمرى، ع. (2024). التضخم والمكونات المؤثرة في المستهلك. الاقتصادية.
- الجللي، ع. (2025). التضخم العالمي.. آثاره المباشرة على حياة الأفراد. الاقتصادية.
- فهمي، م. (2025). 10 أجوبة عن التضخم وحركة الأسعار عليك معرفتها لمراقبة تكلفة معيشتك. الجزيرة نت.
- الهمشري، م. (2024). أثر التضخم ومستوى البطالة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 39(4)، 786-845.
- الشرقاوي، م. ط. (2025). المخاطر الاجتماعية للتضخم الاقتصادي وتأثيره في أنماط استهلاك الأسر. مجلة الكوارتس.
- صندوق النقد العربي. (2023). تأثير معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- (دراسة تحليلية) سملاي، م. ا.، البحري، ع. (2023). مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2020. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 14(1)، 81-100.
- زيتوني، ك. (2022). دراسة أثر معدل التضخم على مؤشر الاستقرار المالي المحلي في الجزائر والسعودية 1980-2020. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 7(1)، 501-516.
- بنابي فتيحة (2008 - 2009)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة)، الجزائر: جامعة أمحمد بوقرة
- موضوع كوم.
- البنك المركزي السعودي.

الملاحق

الاستبيان:

في إطار البحث العلمي الميداني لمشروع التخرج بعنوان: **"التضخم الاقتصادي وتأثيره على المستوى المعيشي"**، نسعى من خلال هذا الاستبيان إلى استطلاع آرائكم حول كيفية انعكاس موجات التضخم على النمط الاستهلاكي والقدرة الشرائية، وتأثير ذلك على الاستقرار المعيشي.

نرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان بدقة وموضوعية، علماً بأن كافة البيانات ستحاط بالسرية التامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ووقتكم الثمين.

الجنس: □ ذكر □ أنثى

• الفئة العمرية: □ أقل من 30 سنة □ من 30-45 سنة □ أكثر من 45 سنة.

• المستوى التعليمي: □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه.

• سنوات الخبرة: □ أقل من 5 سنوات □ 5-10 سنوات □ أكثر من 10 سنوات.

غير موافق	محايد	موافق	العبارة	
			أدى ارتفاع الأسعار مؤخراً إلى تغيير في نمط الاستهلاك الشهري.	١ —
			أواجه صعوبة في الادخار من الدخل الشهري بسبب موجات التضخم.	٢ —
			تؤثر زيادة تكاليف المعيشة على جودة الحياة الاجتماعية والرفاهية.	٣ —
			القوة الشرائية لراتبي انخفضت مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية.	٤ —